ملخصات
الرسائل الجامعية

جائزة الشارقة لأطروحات الدكتوراه في العلوم الإدارية في الوطن العربي

جائـزة الشارقة
لأطروحات الدكتوراه فـي العلوم الإدارية والمالية
فـي الوطن العربي لعام 2018

مجلس أمناء جائزة الشارقة لأفضل أطروحة دكتوراه

اعتمد مجلس أمناء «جائزة الشارقة لأطروحات الدكتوراه في العلوم الإدارية في الوطن العربي» تقرير هيئة التحكيم ونتائج التقييم الذي أسفر عن اختيار الفائزين بالجائزة في دورتها السابعة عشر لعام 2018. وترأس الاجتماع الأستاذ/ عبد الله سالم الطريفي، رئيس مجلس أمناء الجائزة، وبحضور الدكتور/ ناصر الهتلان القحطاني، مدير عام المنظمة العربية للتنمية الإدارية (نائب رئيس مجلس الأمناء)، وأعضاء مجلس الأمناء، وأمين عام الجائزة.

وقد ناقش المجلس تقرير وتوصيات لجنة التحكيم، ومقترحات ومبادرات تطوير وتحسين الجائزة. واعتمد توصيات لجنة التحكيم وتم الإعلان عن أسماء الفائزين بالجائزة على النحو التالي:

فئة العلوم الإدارية:

حيث فاز بالمركز الأول **الدكتورة/ شذى عزت شفيق حوارنة** (الإمارات العربية المتحدة) عن أطروحة بعنوان «تأثير جائزة دبي للجودة على الأداء التنظيمي للمؤسسة من خلال استخدام العامل الوسيط ممارسات تطوير الموارد البشرية: بالتطبيق على المؤسسات في دولة الإمارات العربية المتحدة»، وفاز بالمركز الثاني **الدكتورة/ ماطره سالم سليم القثامي** (المملكة العربية السعودية) عن أطروحة بعنوان «تأثير كلاً من الترسيخ الوظيفي والصراع بين العمل والعائلة والالتزام التنظيمي على نية التسرب الوظيفي للممرضات السعوديات»، وفاز بالمركز الثالث **الدكتور/ قدري كمال قدري الزغل** (دولة فلسطين) عن أطروحة بعنوان «نموذج نجاح الحاضنات ودور أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كوسيط».

فئة العلوم المالية:

فقد فاز بالمركز الأول **الدكتورة/ ناريمان إسماعيل أحمد البردوني** (جمهورية مصر العربية) عن أطروحة بعنوان «مدخل مقترح للإفصاح عن أداء استدامة الشركات المسجلة بالبورصة المصرية في ظل التقرير المتكامل وانعكاسه على قرارات أصحاب المصالح: دراسة مقارنة»، وفاز بالمركز الثاني **الدكتورة/ لارا محمد يحيى رشاد الحداد** (المملكة الأردنية الهاشمية) عن أطروحة بعنوان «العلاقات بين آليات حوكمة الشركات، إدارة الأرباح والأداء التشغيلي المستقبلي: دليل من الأردن»، وفاز بالمركز الثالث **الدكتور/ صلاح حسن الحسن** (مملكة البحرين) عن أطروحة بعنوان «دور قانون حوكمة الشركات وآثاره على تحسين قطاع الشركات في مملكة البحرين».

تأسست الجائزة عام 2001 بدعم ورعاية صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي، عضو المجلس الأعلى، حاكم الشارقة، وبالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

وفيما يلي ملخصًا لأطروحة الدكتوراه الفائزة بالمركز الأول في العلوم المالية:

مدخل مقترح للإفصاح عن أداء استدامة الشركات المسجلة بالبورصة المصرية في ظل التقرير المتكامل و انعكاسه على قرارات أصحاب المصالح «دراسة مقارنة»

د. ناريمان إسماعيل أحمد البردوني
قسم المحاسبة - كلية التجارة
جامعة القاهرة
جمهورية مصر العربية

مقدمة

شهدت الساحة الاقتصادية العالمية اهتماماً بالغاً بقضية الاستدامة، وأحقية الشعوب في الحفاظ على آدميتها, وتوفير سبل العيش الكريم، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وهو ما أكد عليه الشعب المصري عندما قام بثورتي الـ 25 من يناير 2011 و الـ 30 من يونيو 2014، ومن ثم لم يعد المجال اختياريًا أمام الشركات لبدء القيام بمشاركات مجتمعية وبيئية على نطاق واسع، دون إغفال دور تقنية المعلومات في تحقيق الاستدامة وتقييم أدائها في هذا المجال، خاصة وقد أوضحت الدراسات السابقة أن البيئة المصرية تعانى من ضعف تنظيمي فيما يتعلق بالإفصاح عن أداء استدامة الشركات.

ومن هذا المنطلق تم صياغة الهدف الرئيس لهذا البحث والذي يتمثل في اقتراح مدخل للإفصاح عن أداء استدامة الشركات المسجلة بالبورصة المصرية في ظل التقرير المتكامل بالاعتماد على الابتكارات التكنولوجية الحديثة في مجال إعداد تقارير الأعمال مثل نظام تخطيط موارد المنشأة ERP ولغة تقارير الأعمال الموسعة XBRL، وبما يتوافق مع الضوابط البيئية والمجتمعية المصرية، الأمر الذي يزيد من تنظيم وفعالية الإفصاح عن أداء استدامة الشركات وينعكس بدوره على إدراك أصحاب المصالح لحقيقة هذا الأداء، ومن ثم ما يتخذونه من قرارات استثمارية.

وقد تم اختبار المدخل المقترح من خلال إجراء دراستين إحداهما تجريبية والأخرى ميدانية، وتمثلت عينة الدراسة التجريبية في 60 محللاً ماليًا بمسميات وظيفيه مختلفة (محللون ماليون، مديرو حسابات عملاء، مديرو إدارات استثمار)، ينتمون إلى 25 شركة تداول أوراق مالية عاملة في مصر، في حين تمثلت عينة الدراسة الميدانية في 250 مفردة بمسميات وظيفية مختلفة (عضو مجلس إدارة، مدير مالي، مدير إدارة ائتمان، محاسب مالي بإدارة الائتمان)، وقد تم تجميع البيانات باستخدام قائمة استقصاء، وبلغت نسبة الاستجابة 64 % بواقع 160 مفردة.

منهجية الدراسة

يجمع المنهج المقترح للبحث بين كل من التحليل النظري لأهم الأدبيات المختلفة في الفكر المحاسبي ذات العلاقة بموضوع البحث، والاعتبارات التطبيقية والعملية، ومن ثم يرتكز منهج البحث على محورين أساسيين هما:

المحور الأول

يتمثل هذا المحور في الدراسة النظرية, والتي تقوم خلالها الباحثة بعرض وتصنيف وتحليل الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث، بالإضافة إلى عرض تأصيل مفاهيمي للمتغيرات التي يتناولها عنوان البحث، فضلاً عن عرض الممارسات المختلفة لمجموعة من الدول الرائدة، والتي كان لها السبق في مجال استدامة منظمات الأعمال وإعداد التقرير المتكامل، ثم مقارنة تلك الممارسات بالوضع القائم في مصر بما يفيد في اقتراح مدخل للإفصاح عن أداء استدامة الشركات المسجلة بالبورصة المصرية في ظل التقرير المتكامل بالاعتماد على الابتكارات التكنولوجية الحديثة في مجال إعداد تقارير الأعمال، وبما يتوافق مع الضوابط البيئية والمجتمعية المصرية.

المحور الثاني

يتمثل هذا المحور في الدراسة العملية، والتي تهدف من خلالها الباحثة إلى اختبار فروض البحث في الواقع العملي، ويشتمل هذا المحور على تحديد مجتمع وعينة الدراسة، وأسلوب جمع البيانات، والأساليب الإحصائية الملائمة، ثم ينتهي هذا المحور بعرض ومناقشة نتائج التحليل الإحصائي.

النتائج

توصلت الباحثة من خلال دراستها النظرية والميدانية إلى مجموعة من النتائج توجز أهمها في الأتي:

1- لم يعد الأداء المالي وحده كافيًا لتقييم أداء الشركات وتوجيه القرارات الاستثمارية، بل أصبحت الشركات مطالبة بالإفصاح عن ممارستها البيئية والاجتماعية والاقتصادية، لما لها من دور كبير في بقائها واستمرارية أعمالها في الأجل الطويل فيما يعرف بأداء استدامة الشركات.

2- اعتلى مفهوم أداء استدامة الشركات صدارة اهتمام الساحة الاقتصادية العالمية، والتي شهدت زيادة مضطردة في تقارير الاستدامة المعدة وفقا للإرشادات التوجيهية الصادرة عن المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI).

3- أنشطة الشركة في مجال الاستدامة لا تتم بمعزل عن باقي أنشطة الأعمال، لما لها من دور كبير في زيادة قدرة الشركة على تحقيق الأرباح وبالتالي الإفصاح عنها يجب ألا يتم بمعزل عن الأداء المالي، الأمر الذي يؤدى إلى زيادة المنفعة المتوقعة من المعلومات المفصح عنها.

4- يعتبر التقرير المتكامل بمثابة وثيقة إستراتيجية رفيعة المستوى تعكس أرقى درجات التكامل بين الأداء المالي للشركة وأداء استدامتها، على نحو من شأنه مساعدة مستخدمي التقرير في اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة.

5- التقرير المتكامل ليس مجرد عملية انتقاء للمعلومات البيئية والاجتماعية وإدراجها في التقرير المالي السنوي للشركة، بل هو عملية مستمرة لترسيخ مفهوم الاستدامة في آليات صنع القرار والتخطيط الاستراتيجي، ومن ثم التأكيد المستمر على استدامة أعمال الشركة وقدرتها على خلق قيمة مضافة سواء لنفسها أو لأصحاب المصالح، الأمر الذي ينعكس بدوره على قراراتهم الاستثمارية.

6- تبنى الشركات للابتكارات التكنولوجية الحديثة في مجال إعداد تقارير الأعمال بصفة عامة والتقرير المتكامل بصفة خاصة أصبح مطلباً ضروريًا حال رغبتها في تحسين جودة المحتوى المعلوماتي المفصح عنه على نحو يمكنها من تدعيم العلاقة مع أصحاب المصالح، ومن ثم التأثير على ما يخذونه من قرارات استثمارية.

7- شهدت بيئة تقارير الأعمال العالمية انتشارًا واسعًا لاستخدام كل من نظام تخطيط موارد المنشأة (ERP)، ولغة تقارير الأعمال الموسعة (XBRL)، باعتبارهما من أحدث الابتكارات التكنولوجية في هذا المجال، ولما لهما من قدرة على تحسين جودة المعلومات المفصح عنها.

8- قطعت الولايات المتحدة الأمريكية شوطاً كبيراً في مجال الإفصاح عن أداء الاستدامة بدءًا بتأسيس المجلس الأمريكي لمعايير محاسبة الاستدامة (SASB)، ومرورًا بما أصدره من إرشادات توجيهية لتنظيم الإفصاح الإلزامي للشركات عن أداء استدامتها، وانتهاءً بمحاولات إعداد التقرير المتكامل والتي من أهم مظاهرها؛ انضمام مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) لعضوية المجلس الدولي لإعداد التقرير المتكامل (IIRC)، وعقد تفاهم بين كل من المجلس الأمريكي لمعايير محاسبة الاستدامة والمجلس الدولي لإعداد التقرير المتكامل.

9- تعتبر جنوب إفريقيا من الدول الأفضل في مجال إعداد التقرير المتكامل، فهي أول من شكل مجلس لإعداد التقرير المتكامل، وأول من ألزم الشركات المدرجة بالبورصة بإعداد هذا التقرير.

10- تعانى البيئة المصرية من الضعف التنظيمي للإفصاح عن أداء استدامة الشركات مع عدم وجود نموذجًا محددًا للإفصاح، مما يستوجب معه وجود حاجة ملحة لاقتراح مدخل للإفصاح عن أداء استدامة الشركات المصرية في ضوء ما استجد على الساحة الاقتصادية العالمية من تطورات، وبما يتوافق مع الخصائص البيئية والسمات المجتمعية المصرية.

11- يسهم الإفصاح عن أداء استدامة الشركات من خلال التقرير المتكامل بالاعتماد على الابتكارات التكنولوجية الحديثة في التأثير على إدراك أصحاب المصالح لحقيقة أداء استدامة الشركات, ومن ثم ما يتخذونه من قرارات استثمارية.

12- يسهم المدخل المقترح في زيادة فعالية الإفصاح عن أداء استدامة الشركات المسجلة بالبورصة المصرية.

التوصيات

في ضوء النتائج التي خلصت إليها الباحثة، فإنها توصى بالآتي:

1- ضرورة التدخل الحكومي لإصدار قانون يلزم الشركات المدرجة بالبورصة المصرية بالإفصاح عن أداء الاستدامة.

2- قيام الهيئة العامة للرقابة المالية بإصدار إرشادات توجيهية مصرية تلزم بها الشركات المدرجة بالإفصاح عن أداء الاستدامة من خلال التقرير المتكامل بما يتوافق مع الخصائص البيئية والسمات المجتمعية المصرية.

3- تعديل القواعد الخاصة بإدراج الشركات ضمن المؤشر المصري للبيئة والمسئولية الاجتماعية والحوكمة، بحيث لا يسمح إلا بإدراج الشركات التي تفصح عن أداء استدامتها من خلال التقرير المتكامل, وتقترح الباحثة تعديل اسم المؤشر ليصبح «المؤشر المصري للاستدامة».

4- أن توفر الهيئة العامة للرقابة المالية برنامجًا تدريبيًا للشركات يتعلق بالإفصاح عن أداء الاستدامة من خلال التقرير المتكامل.

5- إلزام الهيئة العامة للرقابة المالية الشركات المدرجة بالبورصة المصرية بتطبيق نظام تخطيط موارد المنشأة (ERP)، من خلال تعديل شروط التسجيل في البورصة المصرية.

6- اشتراك جمعيات وهيئات مهنة المحاسبة المصرية في عضوية اللجنة الدولية للغة تقارير الأعمال الموسعة للاستفادة من التجارب الدولية في هذا المجال.

7- التدخل الحكومي من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية لوضع قاموس بيانات مصري لإعداد التقرير المتكامل باستخدام لغة تقارير الأعمال الموسعة, مع وضع برنامج للتطبيق التدريجي يبدأ بالشركات المدرجة بمؤشر البيئة والمسئولية الاجتماعية والحوكمة.

8- مبادرة أقسام المحاسبة بكليات التجارة بالجامعات المصرية بعقد مؤتمرات وندوات دورية لمناقشة الجوانب المتعلقة بالتقرير المتكامل ونظام تخطيط موارد المنشأة، ولغة تقارير الأعمال الموسعة.

الدروس المستفادة من الدراسة

ومن خلال الدراسة العملية أمكن للباحثة:

- أولاً- تقييم مدى مساهمة الإفصاح عن أداء استدامة الشركات من خلال التقرير المتكامل بالاعتماد على الابتكارات التكنولوجية الحديثة في التأثير على إدراك أصحاب المصالح لحقيقة أداء استدامة الشركات ومن ثم ما يتخذونه من قرارات استثمارية.
- ثانيًا- تقييم مدى مساهمة المدخل المقترح في زيادة فعالية الإفصاح عن أداء استدامة الشركات المسجلة بالبورصة المصرية.

وذلك من خلال إجراء دراستين إحداهما تجريبية والأخرى ميدانية. وقد خلصت منهما الباحثة بالدروس المستفادة التالية:

1- إن تعزيز الاستقرار المالي للشركات والسوق وتحقيق التنمية المستدامة لن يتم ما لم يتم تحسين الارتباط بين قطبين رئيسيين هما قرارات المستثمرين وسلوك الشركات، وهذا لن يتحقق إلا من خلال تطوير قطب ثالث ألا وهو التقارير المالية والوصول به إلى التقرير المتكامل.

2- إن لشكل ومحتوى الإفصاح عن أداء الاستدامة دور كبير في التأثير على القرارات الاستثمارية لأصحاب المصالح، وهو ما يستدعى ضرورة إعادة النظر في شكل ومحتوى كل من التقرير المالي السنوي وتقرير الاستدامة للشركات على نحو يواكب ما استجد على الساحة الاقتصادية العالمية من تطورات في هذا المجال، وذلك حتى لا تكون مثل هذه التقارير المنفصلة عقبة في طريق المستثمرين تحول دون اتخاذهم قرارات استثمارية رشيده.

3- تبنى الشركات لتطبيق نظم تكنولوجية حديثة مثل نظام تخطيط موارد المنشأة (ERP System) أصبح أمرًا لا مفر منه لما لها من دور كبير في تحسين أداء الشركات من جهة ومن جهة أخرى التأثير على القرارات الاستثمارية لأصحاب المصالح.

4- قطع العالم شوط كبير في مجال تطبيق لغة تقارير الأعمال الموسعة XBRL وهو ما يستدعى ضرورة اتخاذ إجراءات جاده نحو تطبيقها وإلا فسوف يأتي وقت وتجد الشركات المصرية أن تقارير أعمالها مواجهة بالرفض في أسواق المال العالمية.

5- يسهم المدخل المقترح وفقا لآراء عينة الدراسة الميدانية في زيادة فعالية الإفصاح عن أداء استدامة الشركات المسجلة بالبورصة المصرية وهو ما يمكن أن تستعين به الشركات في تنظيم الإفصاح عن أداء استدامتها.

كما تأتى هذه الدراسة كمحاولة لرفع كفاءة أسواق المال في الدول العربية من خلال رفع كفاءة المحتوى المعلوماتي للتقرير المالي والوصول به إلى ما يمكن وصفه بالتقرير المتكامل، لما له من دور في التأثير على إدراك أصحاب المصالح لحقيقة أداء استدامة الشركات وبالتالي ما يتخذونه من قرارات استثمارية وذلك كأحد عوامل جذب الاستثمار الأجنبي التي تعكس ارتفاع الوعى المالي وتحسين بيئة الاستثمار بصورة أكثر دقة وشفافية.